

الأنماط الجديدة للتهديدات في حوض المتوسط خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة

New threat patterns in the Mediterranean during the post-Cold War era

منير بسكري

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، mounir.biskri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/04

تاريخ القبول: 2022/10/04

تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

هذه الدراسة التي تحت عنوان الأنماط الجديدة للتهديدات في حوض المتوسط خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة تطرقت الى اشكالية الأمن في المتوسط كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من افرازات للعمولة فمسارها مس كل المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المالية والبيئية والعسكرية)، ونتج عن ذلك عوامة المخاطر والتهديدات ، ما جعل من الأبعاد الأمنية للتحويلات العالمية في المتوسط تحتل الصدارة في مجمل العلاقات التي تقام بين اطراف منطقة المتوسط (خاصة في الضفة الشمالية والجنوبية)، لكن طبيعة التحول ومدى تأثيره على الترتيبات الأمنية الاقليمية فرض واقعا جديدا باعتبار انه لا يمكن لأي دولة ان تضمن امنها لوحدها في ضل بيئة عالمية تتعدد فواعلها وتتنوع بتعدد مجالات تفاعلها، كما قد تتعدد الخيارات المتاحة لكل ضفة على حدا لاستتباب الأمن في الاقليم المتوسطي، وفي قناعة القائمين على الاتحاد الاوربي والاتحاد المغاربي أن هناك ثلاثة مخاطر جوهرية تهدد دول الاتحاد وهي وافدة من الجانب الجنوبي لحوض المتوسط محددة في الجريمة المنظمة، الارهاب عبر الوطني والهجرة غير الشرعية.

كلمات مفتاحية: التهديدات الجديدة، حوض المتوسط، ما بعد الحرب الباردة.

Abstract:

This study was entitled "The New Types of Threats in the Mediterranean during the Phase After the Cold War." We discussed the problem of security in the Mediterranean as a fact that has imposed itself since the end of the Cold War and its aftermath, globalization. The track touched all domains (political, economic, social, cultural, financial, environmental, and military). As a result, the globalization of risks and threats made the security dimensions of the global shifts in the Mediterranean lead to the overall relations between the parties that are held in the Mediterranean region (especially in the North and South). Still, the nature of the transition and its impact on regional security arrangements impose a new reality: any state can't guarantee its security on its own in a global environment where there are numerous and varied actors and varied fields of interaction. It also has several alternatives available for each side separately for security establishments in the Mediterranean region.

The European Union and the Arab Maghreb Union founders are convinced that there are three fundamental threats to EU countries coming from the southern side of the Mediterranean: organized crime, transnational terrorism, and illegal immigration.

Keywords: New Threats, Mediterranean Basin, Post-Cold War.

مقدمة:

إنّ التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية يمكن تفسيرها ضمن مقارنة مفاهيم الأمن الشامل عبر ثلاثة مستويات من المستوى الوطني فالإقليمي فالعالمي وبالاعتماد على ركائز نظرية ، بفترض اعتماد الفواعل الدولية على المصلحة كأداة مفسرة لطبيعة العلاقات بين الدول والمناطق ، وباعتبار أنّ الأمن العالمي هو الدافع الأساسي للاعتماد المتبادل والتعاون ، حيث أن الأمن في المنطقة المتوسطية يتفاعل ضمن بيئة تتعارض فيها المصالح والغايات القومية والجهوية بين الأطراف الفاعلة . وهذا ضمن مجال إقليمي مشترك.

إن المجال الإقليمي للتهديدات الأمنية الجديدة يجمع بين دول شمال المتوسط ممثلة بدول القوس اللاتيني ودول جنوب المتوسط ممثلة بدول المغرب العربي حيث تجمعها الروابط الجغرافية وتفرقها المصالح الاستراتيجية خاصة في ظل بيئة أمنية سادت فيها متغيرات أمنية جديدة أفرزتها تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة، كما انعكست على خصوصية التهديدات الأمنية من إرهاب دولي وهجرة غير شرعية وتهديدات بيئية (تغيرات المناخ وتلوث مياه المتوسط)، مما دفع هذه الدول لتبني أولويات وترتيبات أمنية تستجيب للمصالح الجهوية لكل طرف.

تعتمد دول المتوسط الشمالية والجنوبية في مواجهة التهديدات الأمنية سياسات متباينة ، حيث أنّ دول القوس اللاتيني مازالت تعمل ضمن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، أما دول المغرب العربي فهي مشتتة الآليات ، مما انعكس على بناء تعاون أمني مشترك ، فالمبادرات الأمنية المختلفة من أبعاد أمنية للشراكة إلى علاقات الاعتماد المتبادل إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تستجيب فقط لطموحات الطرف المهيمن ونتيجة لذلك نجد ترتيبات وأولويات أمنية لكل طرف بحيث تتأثر بالظروف الداخلية والجهوية والإقليمية والعالمية التي تعرقل التفاعلات التعاونية المشتركة خاصة بين دول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي.

إشكالية البحث:

وتأسيسا على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ماهية طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة وفق منظور دول شمال غرب البحر الأبيض المتوسط ودول المغرب العربي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نرى أنه من الأرجح معالجة هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولاً: الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة أحد التهديدات الجديدة العابرة للحدود، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية الرقمية، ولقد أصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة تلك التي تكون فيها الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها، كمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة تطوراً معتبراً لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها: تبييض الأموال، تهريب المخدرات، تجارة الأسلحة والتي جعلت المنطقة مصدراً لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذه الظاهرة لما لها من أبعاد خطيرة على مستقبل الأمن والسلام الدوليين، بهدف الوصول إلى إيجاد آليات معينة تساعد على احتواء هذه الظاهرة بمنطقة المغرب العربي ومن ثمة تحييد أثارها السلبية على الدول الأوروبية .

1. تعريف الجريمة المنظمة:

تتفق جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات والندوات الأمنية وكذلك التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم الجريمة وإن اختلفت الصيغ اللغوية لها بأن الجريمة المنظمة هي "نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط كأساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة" ⁽¹⁾ كما يعرفها البعض الآخر بأنها تلك الجرائم التي تصيب بالضرر الكبير أكثر من دولة نتيجةً لتجاوز حدودها، واستخدام القوة المادية والوسائل غير المشروعة، ونهب الأموال والإبتزاز، والخطف، والتزوير، والإتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والصفقات غير المشروعة، وغسل الأموال والتي تتوافر بشأنها أوجه التماثل مع الجرائم الإرهابية، مما دفع مؤتمر الأمم المتحدة التاسع إلى الدعوة لمكافحةها والتوصية بإدراجها في جدول أعمال المؤتمر تحت عنوان "الروابط بين الجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب" ⁽²⁾

ولقد قسم الدكتور محمد محي الدين عوض أنشطة الجريمة المنظمة إلى نوعين أنشطة رئيسية وأنشطة مساعدة ، فالأنشطة الرئيسية تتمثل في الإتجار غير المشروع في المواد المخدرة، الإتجار بالنساء والأطفال وإستغلالهم في الدعارة والإسترقاق الجنسي، الإتجار غير المشروع بالأسلحة، تزوير العملات، الإتجار بالأسرار الصناعية وغيرها من المعلومات السرية، الإتجار بالأعمال واللوحات الفنية الأثرية والدينية التي تمثل التراث

الحضاري للإنسانية، الإتجار غير المشروع بالذهب والألماس، والإتجار بالأعضاء البشرية، الإتجار بالأيدي العاملة المهاجرة، والتهرب غير الشرعي للمهاجرين.

أما الأنشطة المساعدة فهي إما أن تهدف إلى تحقيق الأنشطة الرئيسية مثل التغلغل في مجال العقود الإدارية وعقود الهينات العامة بهدف احتكار سوق السلع والخدمات أو تهدف إلى التستر على الأرباح التي جنتها من وراء أنشطتها الإجرامية من خلال إجراء سلسلة من العمليات المالية لكي تبدو مشروعة ويُطلق عليها اسم غسيل أو تبيض الأموال.⁽³⁾

كما يضيف الاتحاد الأوروبي بأن الجريمة المنظمة تمارس من خلال جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح.⁽⁴⁾

وفي تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، نص على أنه يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"⁽⁵⁾.

من خلال ماسبق نلاحظ عدم الاتفاق على تعريف محدد وشامل للجريمة المنظمة ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات لعل أهمها حداثة المصطلح من حيث اللفظ لا من حيث الوظيفة، ووجود خلافات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها نظراً لاختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى، و ان امكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه الفرد يؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ماله أو بالمجتمع ونظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه جزاء.⁽⁶⁾

2. أسباب الجريمة المنظمة:

هناك أسباب عديدة تدفع إلى الجريمة المنظمة أهمها:⁽⁷⁾

أ- أسباب اقتصادية:

وتتفرع الى مجموعة من الأسباب الجزئية التي تدفع الوظيفة الحكومية لممارسات لا أخلاقية أو فاسدة مثل: الحاجة والعوز أو الفقر كعامل محفز لتقاضي الرشوة، الأزمات الاقتصادية وتدني الدخل و ارتفاع معدلات البطالة.

ب- أسباب سياسية: محددة في :

- غياب القدوة السياسية التي تضرب المثل الأعلى في التضحية والخدمة العامة.
- جمود الأنظمة والتشريعات.
- ضعف الأداء في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم احترام مبدأ الفصل والتعاون بين السلطات.

ج- أسباب اجتماعية وثقافية: ومنها:

- تدني مستوى التربية في الأسرة والمدرسة.
- الولاءات السياسية والأسرية.
- انتشار مظاهر البذخ والترف لدى شرائح معينة تؤدي الى تغيير في القيم والعادات الاجتماعية.
- غياب الوعي الاجتماعي العام.
- ضعف البرامج التثقيفية والتوعوية.

إلى جانب الأسباب السابقة يمكن اضافة مايلي من مبررات للجريمة المنظمة⁸:

- الإقبال على السلع والخدمات غير المشروعة التي تتاجر فيها جماعات الاجرام المنظم من خارج اقليم الدولة والأرباح المغرية، التي تجنيها من وراء هذا الاتجار.
- النظام الرأسمالي الديمقراطي في الدول التي تعتقه الذي يسمح بحرية التجارة وفتح الحدود كما يساعد جماعات الاجرام المنظم على مد أنشطتها الى تلك الدول.
- تشجيع السياحة من جانب الدول والترغيب فيها بما يسهل الدخول إليها دون ضوابط صارمة.
- حاجة بعض الدول النامية لرأس مال أجنبي لاستثماره فيها و تشجيعها على ذلك بشروط سهلة دون تقصي لمصدر هذا المال.
- نظام السوق القائم على جهاز الثمن الذي يقوم في الأصل على أساس سيادة القانون، ألا أنه أصبح الآن بعد حرية التجارة عبر الحدود، وعالمية الاقتصاد وسهولة الحصول على المعلومات والمواصلات واستخدام الوسائل التقنية المتقدمة، لايقوم على أساس قانوني

خصوصا إذا غابت سلطة الدولة ورقابتها التي نخرت بالفساد من قبل جماعات الاجرام المنظم أو كانت محلا للتهريب من جانبها، وبالتالي أصبح رجالها يتقبلون هذه الأنشطة في بلادهم ويدعمونها، فحلت شريعة الجريمة المنظمة محل سيادة القانون.

● اشتعال الحرب في بعض الدول (أو بدقة أكثر دول الحراك العربي ليبيا، تونس...) أو النزاعات المسلحة بين الجماعات التي تتكون منها مجتمعات تلك الدول (كاليمن، وسوريا...) مثلت ظرفا مناسباً لتطور أنشطة جماعات الإجرام المنظم كالاتجار غير المشروع في الأسلحة والمواد المتفجرة.

● انحسار الشيوعية وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق كان له أثر كبير في أضعاف هياكل الدول المنفصلة عنه، والتي انتقلت في مرحلة معينة الى اقتصاد السوق إذ فقدت اديولوجياتها وأصبح نظامها القانوني غير مستقر، وكذلك التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية كان لها هي الأخرى أثر كبير في انتشار جماعات الإجرام المنظم.

3. خصائص الجريمة المنظمة :

تتماز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وهذه الخصائص أو السمات تتجسد فيما يلي: (9)

أ - التخطيط: يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار، ويتطلب أفراداً مؤهلين وذوي خبرة عالية.

ب - الاحتراف : وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة لان الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصير، وهذا الهدف ليس من أهداف الذين يبحثون عن الكسب المشروع .

ج - التعقيد : ويعتبر شرطاً من شروط التنظيم فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه .

د - القدرة على التوظيف والابتزاز : الإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتعامل معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.

هـ - صعوبة اثباتها : لا يستطيع القضاء أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة لأن الأشخاص الذين يقومون بها هم أصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم كأساس عملهم، وتأتي خطورتهم من كونهم يمارسون الإجرام مع قدرتهم على الإفلات من العقوبة .

و- التركيز على التحالفات الإستراتيجية : بأبرام تحالفات مع غيرها من المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول وهذا لتفادي التنافر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية .

ز - الطابع الدولي : تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول بأنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى.

4. صور الجريمة المنظمة:

تتعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تكوين المجتمعات ووسائل التكنولوجيا المتاحة ومن صور الجريمة المنظمة ما يلي: (10)

4.1. الاتجار غير المشروع بالمخدرات وترويجها:

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنوياً تقدر بـ: 120 مليار دولار فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8 % من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، وتحتل كولومبيا والمكسيك والباكستان مراكز الصدارة في إنتاج المخدرات عبر العالم .

أما تقرير الامم المتحدة عام : 2014 فقد كشف أن المغرب ما زال يتربع على عرش إنتاج الحشيش في العالم. وأكد التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن المغرب احتل المرتبة الأولى العام الماضي بنسبة 15 في المائة من الإنتاج العالمي للحشيش، متبوعا بأفغانستان بنسبة 13 في المائة من الإنتاج العالمي، كما أكد التقرير أن أوروبا تبقى أكبر سوق للحشيش المغربي بالنظر إلى هيمنة المزودين المغاربة على حصة كبيرة من السوق الأوربي، مضيفا أن مزودين جددا من أفغانستان والهند أخذوا ينافسون المزودين المغاربة على هذه السوق المهمة.

ويمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى غير قانونية فالمخدرات آفة الشعوب المتطورة والتي تحولت لدى بعض الشعوب بفعل ترويج وانتشار عصاباتهما المتخصصة والمنظمة إلى سلعة وطنية تداخلت في شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4.2. الاتجار بالبشر:

يقصد بجريمة الاتجار بالبشر إخضاع الرجل أو المرأة لحالة من الإستغلال الإقتصادي أو الجنسي، بما في ذلك الدعارة بالقوة أو الإكراه أو الإختطاف أو التزوير أو التضليل، كما يعرف بروتوكول الأمم المتحدة الاتجار بالبشر بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقباهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال الذي يشمل على أشكال متعددة كالسخرة أو الخدمة قسراً أو إسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرّق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"⁽¹¹⁾

ولقد أضحت مشكلة الاتجار في الأشخاص أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن وكيان المجتمع والبشرية واستقرارها، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات فضلاً عن أنها أصبحت أكثر نمواً واتساعاً حتى أصبحت مشكلة عالمية تخص جميع دول العالم سواء كانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور أو وجهة نهائية لتلك التجارة، وتعد جرائمها الآن من الجرائم الدولية العابرة للدول أو ما يسمى عبر الوطنية، ويشكل الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء لغرض الاسترقاق الجنسي أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المنظمات الإجرامية نظراً لما يحققه من أرباح عالية.

وقد نشطت المنظمات الإجرامية في ممارسة هذا النشاط الخطير على الصعيد الوطني والدولي وأشهر المنظمات الإجرامية عبر الدول الكبرى التي تضطلع بهذه التجارة جمعيات الثلاث الصينية Traids والياكوزا Yakoza اليابانية ومن أهم مناطق تجارة البشر في العالم (أوروبا الشرقية، تايلاند، منطقة غرب إفريقيا، النيبال، بنغلاداش، البرازيل، جمهورية الدومينيكان والفلبين)⁽¹²⁾.

4.3. تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

يعد تهريب المهاجرين غير الشرعيين أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو (3.5 مليار دولار سنوياً) وتضطلع

المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقوم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، وتشكل الهجرة خطراً على سيادة الدول المستقبلية لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقاً لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاإنسانية الماسة بالكرامة⁽¹³⁾. لذلك أصبح التصدي لها يتطلب ردعاً وصرامة لمكافحة حيث تعتبر من أخطر الجرائم المنظمة على الصعيد الدولي، وأكد على ذلك البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وهو البروتوكول المكمل لإتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والمعتمد من طرف الجمعية العامة لـ هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000⁽¹⁴⁾.

4.4. غسيل الأموال:

تمثل جريمة غسيل الأموال أحد أخطر الجرائم التي شهدتها عصر الاقتصاد الرقمي، وتعتبر تحدياً حقيقياً أمام مؤسسات المال والأعمال، وهي أيضاً اختبار حقيقي لمعرفة مدى قدرة القواعد القانونية الوضعية وفعاليتها في مكافحة هذه الجريمة، ويتضمن مصطلح غسيل الأموال العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها أنه "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم"⁽¹⁵⁾.

وتعد متحصلات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال، إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير مشروع بالأسلحة والاتجار غير مشروع بالآثار وتزيف العملة.

ولقد استخدم مصطلح "غسيل الأموال" لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920 وذلك عندما لجأت عصابات الشوارع إلى البحث عن وسيلة تضيي بها صفة المشروعية على عائداتها الإجرامية التي تحصلت عليها عن طريق الاحتيال، ويرى البعض أن أول استخدام له في سياق قانوني أو قضائي كان في قضية ضبط في الولايات المتحدة الأمريكية اشتملت على مصادرة أموال مغسولة وناتجة عن الاتجار غير المشروع بالكوكايين الكولومبي، ثم أصبح هذا المصطلح متداولاً في كافة المحافل المحلية والإقليمية والدولية وبات من المصطلحات الثابتة التي تستخدمها الأمم المتحدة في تقاريرها ومؤتمراتها الدولية كافة.

ولقد أشارت بعض التقديرات إلى أن حجم الأموال التي يجرى غسلها في العالم تقدر بما بين نصف تريليون وثلاثة تريليونات دولار سنوياً ، أي من 10/5% من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم. وعليه فإن ظاهرة غسل الأموال تضعف من قدرة السلطات الاقتصادية على تنفيذ برنامجها المالي وتحقيق أهدافها الكلية فالتحولات المالية الكبيرة والمكثفة في حركة الأموال المغسولة تؤثر سلباً على أسواق المال ومستويات أسعار الصرف (16).

وبالنظر إلى المعطيات الحالية، فإن منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقطاب أكبر لنشاطات جماعات الجريمة المنظمة ذلك أن الآليات الإقليمية والدولية، تبقى غير كافية لمواجهة الظاهرة، كما أن هذه الآليات ركزت بصفة أكبر على الجانب الأمني فقط، دون البحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدية للظاهرة، والتي هي بالأساس تتمثل في ضعف البنى التحتية الداخلية لدول منطقة المغرب العربي، وعجز أنظمتها السياسية عن تحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

وبالتالي فإن أي رغبة حقيقية في القضاء على ظاهرة الجريمة المنظمة لمنطقة المغرب العربي، يجب أن تبلور آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، والتهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الرشيد، كما أن عجز الدولة عن تحقيق شروط الأمن الداخلي هو الذي سمح أكثر بانتشار الجريمة المنظمة في المنطقة، وهذا لا يعني عدم وجود عوامل ثانوية مساعدة على انتشار الظاهرة كالأوضاع البيئية، إضافة إلى التسهيلات التي توفرها العملة من تطور الاتصالات التي سهلت اختراق الحدود وتحقيق التواصل بين جماعات وأفراد الجريمة المنظمة.

ثانياً: الإرهاب عبر الوطني

لقد أصبح الإرهاب الدولي ظاهرة تشغل بال العالم بأسره، باعتبارها ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط، بل طالت دولاً عديدة ومنها دول المغرب، التي عانت ويلات الإرهاب منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي.

1. تعريف الإرهاب عبر الوطني:

يعتبر التعريف الجامع للإرهاب من الأمور الخلافية للمجتمع الدولي بصفة عامة وفي الأوساط الأكاديمية بصفة خاصة وذلك بسبب اختلاف المصالح وتباين الأيديولوجيات وتناقض القيم، مع هذا ساهمت أربعة مداخل في محاولة تعريف مفهوم الارهاب هي :

أ- المدخل اللغوي:

يدل لفظ الإرهاب على معنى الخوف والترهيب و يشار اليه بالانجليزية بكلمة **TERROR** وفي الفرنسية **Terreur** وكلتا الكلمتين تحمل معاني الرعب والهول والفرع، وفي المعجم العربي الحديث نجد أن كلمة "الإرهاب" تعني : "الأخذ بالعنف والتهديد، والحكم الإرهابي: هو القائم على العنف" (17).

ب- المداخل الاصطلاحي:

عرفت بعض الموسوعات السياسية الإرهاب على أنه: استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام الارهاب يعني استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئته الجهة الإرهابية، كما يُعرف بأنه ممارسة الأعمال العنيفة ضد مصالح الغير سواء كانت فردية أو جماعية ولا تندرج أعمال المقاومة المشروعة ضد المحتل الغاصب في بند الإرهاب لأنه دفاع شرعي وقانوني عن النفس، وكذا السعي لتحرير الأراضي من المستعمر الغاصب لا تدخل في نطاق الإرهاب بل تدخل في نطاق الحق الشرعي في تقرير المصير الذي تدعو إليه الأمم المتحدة (18).

أما معجم **le grand la rousse** : فيعرف الارهاب بأنه حركة سياسية عنيفة لأشخاص أو أقليات تعتمد أساليب إرهابية متعددة مثل: الاغتيالات وحجز رهائن وضع متفجرات و القيام بأعمال تخريبية التي تهدف إلى احتلال أرض أو قلب نظام سياسي (19).

ج- المداخل الأيديولوجي:

* تعريف مجموعة عدم الانحياز²⁰:

ترى هذه المجموعة أن الإرهاب عبارة عن أعمال عنف تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية ضد الشعوب التي تناضل من أجل التحرر.

*التعريف الأمريكي²¹:

* قبل : 2001/09/11

عرف الإرهاب بأنه يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في: قتل شخص أو إحداث ضرر بدني فادح له أو خطفه أو محاولة ارتكاب هذا الفعل أو الاشتراك في ارتكابه أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم.

* أما بعد : 2001/09/11

فأصبح الإرهاب الدولي يعني القيام بأفعال إرهابية تشمل الأشخاص أو الأقاليم من طرف جماعات إرهابية تنتمي إلى أصول فكرية مختلفة، أو من طرف دول تدعم الإرهاب⁽²²⁾.

د- المدخل القانوني:

ومن وجهة النظر القانونية فإن الإرهاب جريمة لها مقوماتها وعناصرها المحددة في: ⁽²³⁾

- العنصر المادي :

وهو النشاط المادي كالقتل أو النهب أو التفجير أو الاحتجاز وذلك بأي وسيلة كانت وسواء إن قام به شخص واحد أو مجموعة أشخاص.

- محل الجريمة:

تقع الجريمة على الناس أو ممتلكاتهم أو الممتلكات العامة ويدخل هذا العمل في إطار الإرهاب إذا كان المجني عليه غير مقصود لذاته وإنما هو رسالة من أجل غاية معينة للضغط على جماعة ثالثة والتي بيدها عادة زمام الأمور.

ولقد أدرجت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التعريف التالي للإرهاب " إنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، وهدفه إلقاء الرعب بين الناس أو إيدائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر "⁽²⁴⁾.

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن مفهوم الإرهاب هو مفهوم قيمى معيارى (concept normative)، فما يعتبر إرهاباً عند الغرب يعتبر عندنا مقاومة مثل حركة حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني، أيضاً ليس كل ما هو متطرف هو إرهابى وبالتالى اختلاف المعايير ساهم في عدم تبني تعريف واحد متفق عليه.

2. أسباب حدوث الإرهاب عبر الوطني: ²⁵.

• الأسباب السياسية و من أهمها :

- سقوط الشيوعية كتتحالف عسكري وانفراد الولايات المتحدة بسلطة القرار في المجتمع الدولي (الأحادية القطبية).
- عجز مجلس الأمن عن اتخاذ موقف قانوني أو أخلاقي جاد فيما يحدث من انتهاكات حقوق الإنسان خاصة ما ترتكبه إسرائيل من جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية في فلسطين، و كذلك ما إكبتة أمريكا في أفغانستان، و ما ارتكبتة من اذكاء للنصرة الطائفية و المذهبية التي جعلت من العراق ساحة مفتوحة امام الأعمال الارهابية.
- وجود بؤر للتوتر في معظم دول العالم سواء في الشرق الأوسط أو أمريكا أو أوروبا أو اسيا بواعثها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عقائدية تشكل حاضنة للممارسات الارهابية .

• الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها :

- يعد التخريب المتعمد للاقتصاديات العالمية من أهم دوافع الإرهاب للفترة الحالية و من ابرز الأمثلة على ذلك ما تعرضت له مصر في " تفجيرات الأقصر " سنة 1998 و التي أدت الى تراجع معدلات السياحة ومن ثم تقليص عوائدها .
- أما العامل الاجتماعي فهو دافع قوي للفرد للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية بسبب تفشي الفقر والبطالة والتضخم وارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى العجز عن تلبية ضروريات الحياة الإنسانية الكريمة له نتيجة تفشي الظلم وإهدار الحقوق ومع اليأس والإحباط تتراكم الأحقاد في نفسه ولا يجد طريقاً لإثبات وجوده وتحقيق ذاته إلا عن طريق العنف والتطرف.

• الأسباب الثقافية والدينية:

- لوحظ أن أكثر المنضمين الى الجماعات الإرهابية هم من الشباب وصغار السن و هذا العامل يؤكد لنا الدور الذي تلعبه الثقافة في دفع هؤلاء الشباب نحو التطرف والاعتراب الفكري

والتعصب المذهبي مما يؤجج الصراعات والفتن بين طوائف المجتمع الواحد. كما يمكن أن يشجع على الإرهاب الاستهانة بالقيم الدينية من جانب الدولة وإهدارها لحقوق الأقليات خاصة في ظل العوالة و فصل الدين عن الدولة (العلمانية) مما يقود تلك الاقليات إلى العنف دفاعا عن قيمها ضد الأغلبية أو ضد أجهزة الدولة نفسها .

الى جانب هذه الأسباب يمكن اضافة ماييلي من مبررات للجريمة المنظمة:²⁶.

- عدم وجود شرعية دولية قائمة على العدل قادرة على حماية حقوق الدول الصغيرة مهضومة الحقوق .
- نزعة التسلط وحب السيطرة على العالم بأسره من جانب الدول الكبرى في مواجهة الدول الضعيفة التي يجب أن تكون خادمة للدول الاستعمارية بحسب قناعتها .
- السيطرة على منابع الثروات وخاصة البترول ،بدعوى أن الدول المصدرة له لا تحسن استغلال تلك الثروات .
- كراهية العالم الغربي للإسلام والمسلمين وليس هناك ابلغ من تصريح بوش الابن في اعقاب احداث 11 سبتمبر 2001 الذي اعلن فيه شن حرب صليبية على العالم الاسلامي بذريعة انه المدبر و المنفذ لتلك الاحداث.
- سيطرة الصهيونية والماسونية العالمية على وسائل الإعلام في معظم البلاد الغربية ,بحيث نجحت الدعاية الصهيونية في تسويق فكرة الإرهاب وإصافها بالإسلام والمسلمين⁽²⁷⁾.

3. العوامل الداخلية المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول المغرب العربي

حيث يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي :

3.1. العوامل السياسية وتتضمن الاتي :

أ- أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في دول المغرب العربي: وأهم مظاهرها عدم استقلالية الدولة عن شخص الحاكم، مما يجعل أجهزتها ومؤسساتها في كثير من الأحيان مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة، وبعض القوى الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁸⁾.

ب- مأزق النخب في دول المغرب العربي: التي قادت الدول الوليدة إلى الاستقلال والتي وجدت نفسها لعوامل تاريخية معينة أسيرة إنتماءاتها الأيدلوجية، والخلافات الحدودية، وتنازع السلطة وقد زاد من معاناتها سيطرة بعض العسكريين قليلي الخبرة السياسية والإدارية على مقاليد الحكم فدخلت في صراع مكتوم او عليي معها⁽²⁹⁾.

ج- مظاهر الفساد السياسي: وهي سمة معظم دول إفريقيا التي يشكل المغرب العربي جزءا منها، وتتمثل في إساءة استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية، سواء كانت شخصية أو لفئة معينة، وذلك بمخالفة القانون أو التحايل عليه، وأدى ذلك إلى خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم فكان ذلك بمثابة الدافع المحوري للعديد من الحركات الإرهابية.⁽³⁰⁾

د- ظاهرة التعددية المجتمعية ومشكلات الأقليات :

وهذه التعددية تكون على أسس: أثنية، طائفية، دينية، لغوية وقبلية وتعد قضية الأقليات ابرز نتائج ظاهرة التعددية المجتمعية في دول المغرب العربي، التي تشكل مزيجا من التنوع الإثني الكبير مما ترتب عليه شيوع ظاهرة السيطرة الجهوية على الحياة المجتمعية التي أدت إلى الإخفاقات في السياسات العامة وظهور البيروقراطية والرشوة³¹.

هـ- غياب تنشئة سياسة مجتمعية فعالة: بسبب عدم وجود قنوات مجتمع مدني فعالة مثل الأحزاب والاتحادات والنقابات القوية القادرة على أن تدلي بدلوها في مضمار التنشئة السياسية.³²

و- الفساد السياسي : الذي تفشى مع مرور الزمن في ظل غياب حوار ديمقراطي مما افقد الانظمة شرعيتها مؤديا الى صدام عسكري في اغلب الاحيان بين السلطة و المعارضة على نحو ما جرى بالجزائر في مطلع التسعينات من القرن الماضي³³.

ز- غياب الأمن السياسي في منطقة المغرب العربي: وذلك لغياب المشاركة السياسية بسبب غياب التنشئة السياسية أو عدم فعاليتها كما أن ضعف المشاركة السياسية يعود الى سيطرة الحزب الواحد في أغلب هذه الدول على الحياة السياسية في ظل تهميش الأحزاب السياسية الأخرى، فجميع دول المغرب العربي كانت تعتمد على التنظيم السياسي الواحد³⁴.

ح- إرهاب الدولة:

وهو الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية والتي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين في الداخل وصولاً إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة، وتقوم الدولة من خلالها بالاعتقالات والسيطرة بواسطة القوة المسلحة والاعتقال والاختطاف وغيرها من الوسائل الغير مشروعة التي تهدف إلى ترويع الآمنين وإجبارهم على الهجرة أو الاستسلام ، ولقد استخدمت هذه الأنظمة الحكومية درجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من مواطنيها، من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرضا وهو الإرهاب القهري، فهو إرهاب تقوم به الدولة بنفسها أو ترعاها حتى ولو قام به أفراد أو مجموعات هم في الواقع يعملون لحسابها . (35)

3.2. العوامل الجغرافية:

يعتبر إقليم المغرب العربي بوابة الأقاليم الإفريقية إلى أوروبا حيث يعتبر بمثابة جسر (كما يقال عنه: **bridge not a barrier**) يربط جنوب إفريقيا بشمالها ومن ثم إلى أوروبا⁽³⁶⁾، ولكن الملاحظ أن أغلب دول المغرب العربي في جنوبها هي عبارة عن مناطق صحراوية شاسعة المساحة إضافة إلى افتقارها إلى حدود طبيعية تحد أو تقلل من تحرك الأفراد فيها مما يسهل عملية التنقل والهجرة على نحو جعلها بمثابة سوق مفتوحة للسلاح والمخدرات، ونظرا لشساعة المساحة أصبحت أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة (شمال مالي، و منتسبو عرق الشاش في موريتانيا التي تحولت إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة المتبقية من المواجهات المتكررة)، يضاف الى ذلك عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية عند تعيين حدود الدولة خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة في كثير من دول المغرب العربي على نحو يعد مناخا مواتيا لازدهار اسباب الارهاب داخليا. (37)

3.3. العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية أحد أبرز العوامل الحساسة نظرا لتأثيراتها على النظام السياسي ككل، وأفراد المجتمع بصفة خاصة. وبالنظر لخصوصية اقتصاديات دول المغرب العربي فإنها تبرز هشاشة البناء الاقتصادي لهذه الدول مما جعلها بيئة مناسبة لبروز حركات إرهابية عبر وطنية، لاسيما مع ضعف الأداء

الاقتصادي حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى تراجع التنمية في هذه الدول، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر (38).

4. العوامل الخارجية المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول المغرب العربي.

انطلاقاً من منطق التعددية السببية في التحليل السياسي واستبعاداً للأحادية السببية فإنه لا يمكن إرجاع الإرهاب عبر الوطني في منطقة المغرب العربي إلى عوامل داخلية فحسب، بل يمكن الحديث أيضاً عن عوامل خارجية ساهمت بدرجة ملموسة في خلق هذه الظاهرة بل وفي استمرارها وهي تحديداً :

أ- الأزمة في مالي:

حدثان رئيسيان وقعا في جمهورية مالي بغرب أفريقيا، في نهاية مارس وبداية أبريل 2012 ، أدخلتا البلاد ومنطقة الساحل الغربي في أزمة كبيرة أولهما : الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس امدو توماني توري وتعليق المؤسسات الدستورية في البلاد، وثانيهما: سيطرة قوات حركة تحرير الأزواد مع ثلاث حركات جهادية أخرى (هي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا) على شمال البلاد، وخصوصاً المدن الثلاثة الرئيسية فيها، كيدال و غاو وتمبوكتو، وبعد ذلك أعلنت حركة الأزواد عن وقف العمليات، و إعلان استقلال تلك المنطقة لأنها منطقة شعب الأزواد حسب قولها .

وبالنسبة لدول الجوار الأفريقي، فإن نشوء دولة للأزواد يمثل سابقة في غاية الخطورة، قد يتبعها الطوارق في البلاد المحاذية، كالجائر والنيجر. علاوة على أن وجود حركات جهادية متعاونة مع حركة الأزواد، تتفق كلها على إقامة دول إسلامية (حركة الأنصار بمالي والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في منطقة غرب إفريقيا)، قد يجعل تلك المنطقة مركزاً لنشاط الجهاديين المتطرفين و قاعدة لشن هجمات خارج المنطقة، بالتعاون مع الحركات الجهادية في إفريقيا و باقي مناطق العالم⁽³⁹⁾، وهو ما يعد مناخاً مواتياً لازدهار حركات إرهابية في منطقة المغرب العربي .

ب- تصاعد النشاط الإرهابي في تونس بعد الثورة:

بعد انتهاء الحراك الثوري في تونس بدأت ظهور العمليات الإرهابية من بينها مؤخراً العملية الإرهابية التي حدثت يوم 18 مارس 2015، والتي استهدفت المتحف الوطني في مبنى البرلمان و هي لم تكن الأولى منذ نجاح الثورة التونسية. و لكنها كانت الأكبر من حيث عدد الضحايا، والأوسع من ناحية التغطية

الإعلامية، لأسباب أهمها وقوعها في قلب العاصمة، وفي أحد رموز السيادة التونسية الأهم ألا وهو البرلمان وفي عدد الضحايا (25 قتيلاً منهم اثنين من الإرهابيين)، وفي استهدافها لقطاع السياحة، و من قبلها وتحديداً في مايو 2011، اشتبك الجيش التونسي مع مجموعة إرهابية في منطقة الروحية بولاية سليانة، أعقب ذلك اشتباك مسلح آخر بين الجيش وهذه المجموعة في منطقة بئر بن علي خليفة في مدينة صفاقس في شهر يناير 2012، ثم جاءت بعدها حادثة اغتيال الزعيمين الوطنيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي في فبراير و يولية 2013، وبينهما وبعدهما وقعت أحداث جبل الشعانبي في مدينة القصيرين، التي استهدفت جنود الجيش التونسي بالعبوات المتفجرة. و يشار الى أن أكثر من 31 جندياً تونسياً قد قتلوا في هذه المواجهة مع جرح قرابة 120 آخرين خلال عمليات إرهابية منذ نجاح الثور التونسية (40).

و في رأي المحللين ان سقوط نظام القذافي على حدود تونس الجنوبية - الشرقية خلق أرضية للتواصل بين الجماعات الجهادية في البلدين بطريقة لم تكن متوفرة في السابق، لاسيما مع تفشي ظاهرة السلاح المهرب من ليبيا إلى تونس و اعلان السلطات التونسية أكثر من مرة عن العثور على مخازن للأسلحة في مناطق مختلفة من البلاد، منها مخزن في شمال محافظة "مدنين" تضمن أسلحة متطورة و خطيرة منها كميات كبيرة من المتفجرات و الألغام و القنابل و الصواريخ و راجمات الصواريخ، إلى جانب سترات واقية من الرصاص و أزياء عسكرية و أجهزة إتصال لاسلكي (41).

ويذكر المتابعين لتطور الأحداث في مالي وسوريا قد فوجئوا بالعدد الهائل من التونسيين "الجهاديين" المتواجدين في البلدين ، ما جعل معهد الإقتصاد والسلام العالمي يصنف تونس في المركز 53 من حيث تأثرها بالإرهاب من ضمن 158 دولة (42).

ج- الثورة في ليبيا:

يخلق الوضع الداخلي الليبي بعد الثورة بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، حيث أن مصر تعاني من تدفق الأسلحة المهربة وقد سبقت وأن ألفت القبض على بعض الجماعات النشيطة في هذا المجال هذا ويشكل تهريب السلاح كذلك خطورة على المغرب، بحيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع الناشب بين المغرب وجبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقراره، كما أن هذه الظاهرة المتنامية

باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولاً إفريقية متعددة، حيث لعبت دوراً كبيراً في تقوية شوكة الإسلاميين في مالي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة البلاد ومساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد من فرض سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها، ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت على وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علماً أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل نقط استقطاب للتطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما يجعل ليبيا خطراً على نفسها وعلى جوارها، خاصة دول المغرب العربي⁽⁴³⁾ ..

و يلاحظ وجود تداخل تنظيمي بين الجماعات الجهادية في كل من ليبيا و تونس ويندرج ضمن هذا السياق المتداخل العناصر التي انتقلت من تونس إلى ليبيا أثناء القتال ضد القذافي لتنضم إلى صفوف المعارضة، علاوةً على التنظيمات الجهادية المتداخلة بين الدولتين. ويكفي الإشارة هنا إلى نموذج تنظيم أنصار الشريعة؛ فمسمى أنصار الشريعة يشترك فيه تنظيمان بليبيا وتونس. ولم يتوقف الأمر عند حدود الاشتراك في المسمى، بل يمتد إلى مساحات أعمق من التعاون والتحالف الثنائي، عبر عنها البيان الذي أصدره تنظيم أنصار الشريعة في تونس يوم 28 مايو 2014 ليؤكد تضامنه ودعمه للحركات الجهادية في العالم، خاصةً أنصار الشريعة في ليبيا. كما أن العديد من التقارير تحدثت عن حرية انتقال عناصر تنظيم أنصار الشريعة التونسي بين تونس وليبيا⁽⁴⁴⁾ ..

ح- تسلل تنظيم "داعش" لدول المغرب العربي:

لا تخفي السلطات التونسية خشيتها من تسلل الجماعات الإرهابية إلى داخل البلاد خاصة وأن أكثر من 2500 متشدد تونسي يقاتلون حالياً في صفوف تنظيم «داعش» في سوريا والعراق إضافة إلى مئات يوجدون في معسكرات للجماعات الإرهابية في ليبيا ويمثلون خطراً محدقاً بالبلاد، و لقد ازداد منسوب الخشية بعد نشر شرائط فيديو على شبكة التواصل الاجتماعي لإرهابيين تونسيين هددوا فيها من مواقع تواجدهم في سوريا بقرب تنظيم هجوم على تونس واغتيال عدد من الشخصيات السياسية والإعلامية، وظهر في هذه الأشرطة أبو بكر الحكيم وكمال زروق المتهمين الأبرز في اغتيال القياديين المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي في العام 2013.⁽⁴⁵⁾

كذلك كشف وزير الداخلية المغربي محمد حصاد عن أن 1122 مغربياً يقاتلون في صفوف «داعش» وتنظيمات متشددة أخرى، إضافة إلى ما بين 1500 و 2000 مقاتل اتجهوا إلى سوريا والعراق انطلاقاً من

مقرات إقاماتهم في الدول الأوروبية، وأكد أن المغاربة أكثر المقاتلين تنفيذاً للعمليات الانتحارية، و من جانبه كشف مسؤول عسكري أميركي عن أن تنظيم داعش يقيم معسكرات تدريب في شرقي ليبيا. (46)

وفي الأثناء نجح المتشددون المرتبطون بتنظيم القاعدة سابقاً وبتنظيم داعش حالياً في السيطرة رسمياً على مدن ليبية منها برقة شرقاً وسرت وسط البلاد وصبواتة غرباً، كما أعلن تنظيم داعش سيطرته في طرابلس وفي جنوب البلاد، وبات يمتلك معسكرات للتدريب في مناطق عدة، منها جبال ترهونة وصحراء سرت والجفرة، إضافة إلى بعض المناطق من الجبل الأخضر شرق البلاد، الأمر الذي بات يمثل هاجساً مرعباً لدول الجوار ولنظومة الساحل والصحراء ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (47).

5. الجهود الاقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب عبر الوطني في دول المغرب العربي

بالنظر لخطورة الإرهاب عبر الوطني في الدول المغاربية وما نجم عنه من أزمات كبيرة تهدد بقاء وأمن الجنس البشري فيها ظهرت ضرورة التعامل معه بنوع من الموضوعية والجدية والصرامة وإيجاد وسائل وآليات كفيلة بمكافحته، وفي هذا الصدد يمكن رصد العديد من الجهود المختلفة لمحاربة الإرهاب عبر الوطني في الساحل الإفريقي على المستويين الاقليمي و الدولي :

أ- على المستوى الاقليمي :

لقد بذلت العديد من الأطراف الإقليمية محاولات متنوعة لمكافحة الإرهاب في دول الساحل المغاربي من هنا جاءت بدايات الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1992 بإصدار قرار ينص على التعاون والتنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة الإرهاب، لكن الإجراء الذي اتسم بالفاعلية تمثل في التوقيع على معاهدة الوقاية من الإرهاب ومكافحته والتي تم إبرامها بالجزائر سنة 1999 وقد جاء في ديباجة المعاهدة الإشارة إلى ظاهرة الإرهاب وأنها تمثل تهديداً أمنياً يمس بتماسك المجتمع الدولي ككل وبدرجة كبيرة بحقوق الإنسان، وقد نصت المعاهدة على ضرورة التنسيق بين الدول الإفريقية في المجالات الأمنية وتبادل المعلومات والخبرات والحيلولة دون وصول أي موارد مالية أو أسلحة للجماعات الإرهابية وعدم السماح باتخاذ أراضيها قاعدة لتخطيط عمليات هذه الجماعات. (48)

وبعد تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي تم وضع "مخطط إفريقي" بالجزائر حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في 2002/09/11 يحتوي استراتيجيات مناسبة للوقاية من الإرهاب ومراقبة

الحدود إضافة للتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري وحتى العالمي، وفي سنة 2004 تم انعقاد اجتماع حكومي بالجزائر تحت إشراف الاتحاد الإفريقي لتقديم تقييم شامل حول التطورات التي خضت مسار ماعرف بـ "مخطط العمل" والالتزامات الدولية الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب، وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" ومقره بالعاصمة الجزائرية ويعمل هذا المركز على تقديم خبراته في جميع المجالات التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب.

ب- على المستوى الدولي:

توزعت الجهود على المستوى الدولي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وفق التفصيل التالي :

- الولايات المتحدة :

في إطار حربها ضد الإرهاب ونظرا للتصعيد المتزايد للعمليات الإرهابية في العالم وبالأخص في إفريقيا أولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001 اهتماما كبيرا بمنطقة المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي، باعتبارها نقطة ربط بين إفريقيا الشمالية والجنوبية كما يعود هذا الاهتمام باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي معرضة للاختراق من طرف الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات وتجار السلاح نظرا لشساعة مساحتها وهشاشة حدودها، ويتضح من التقارير الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية حرصها على تعزيز قدرات الدول الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال مبادرة "(الشراكة العابرة للساحل عام 2003)⁽⁴⁹⁾ حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المبادرة لمساعدة كل من مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا في تعقب والرد على الجماعات المشكوك فيها لاسيما الإرهابية التي تنشط داخل وخارج حدودها عن طريق التدريبات والمساعدات والتعاون الأمني.

وتتألف مبادرة الشراكة العابرة للساحل من شقين : الأول يتعلق بتبادل المعلومات بشأن الجماعات الإرهابية وجماعات تهريب السلع وعصابات المتاجرة بالسلاح في المنطقة، والثاني يختص بتكوين وتأهيل القوات المسلحة ودعمها بعتاد إلكتروني حديث لتعزيز مراقبة الحدود إضافة إلى إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع قوات كل من تشاد، مالي، النيجر وموريتانيا، وذلك لدعم الاستقرار في هذه المنطقة التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية كقاعدة خلفية للإرهاب الذي يستهدف مصالحها في المنطقة⁵⁰.

وقد جرى تعديل هذه المبادرة في 2004 إلى مبادرة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans Sahara Contre Terorisme" وقد خصص لها 100 مليون دولار، وقد تزامن هذا مع إجراء تدريبات قامت بها القوات الأمريكية الخاصة في سبع دول صحراوية من أجل تكثيف الجهود والتعاون لمكافحة الإرهاب، وقد تم توسيع هذه المبادرة لتشمل كلا من الجزائر، المغرب، السنغال، تونس ونيجيريا وتستخدم الأموال المخصصة في هذه المبادرة لنشر وحدات من القوات الخاصة الأمريكية وتوفير معدات عسكرية لتدريب قوات بلدان الدول المذكورة إذ تم تدريب وتجهيز ستة سرايا مشاة خفيفة وسريعة الحركة في كل من تشاد، مالي وموريتانيا.

ومعلوم أن الالتزامات الأمريكية وفق برنامج المبادرة تعدت أعمال التدريب لتشمل المشاركة الفعلية في عمليات القتال حيث شاركت القوات الأمريكية فعليا في عمليات سنة 2004 ضد منظمة سلفية في المنطقة، إذ قامت بإرسال طائرة استطلاع لمراقبة ما يجري في المنطقة ومسحها جويًا لهدف تحديد مواقع جماعة "عمار السايقي" المعروف بـ: "عبد الرزاق البار" (قائد إحدى المجموعات السلفية) وإبلاغها للقوات النظامية للمنطقة، وكانت مالي قد طردت السايقي وجماعته من أراضيها إلى النيجر التي طردته بدورها إلى التشاد حيث قامت القوات الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية بنقل تعزيزات عسكرية من وقود وعتاد جواً إلى القوات الحكومية بما يمكن من قتل وإلقاء القبض على 43 شخصا من جماعته. (51).

ونظرًا لعدم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقواعد عسكرية في منطقة المغرب العربي فهي تعتمد على التسهيلات والقواعد الخاصة بها في شمال إفريقيا والقرن الإفريقي كاستخدام معسكر جيبوتي (لومان) كما قررت وزارة الدفاع الأمريكية إنشاء قيادة عسكرية إقليمية جديدة لإفريقيا لمواجهة تحذيرات تنظيم القاعدة وهذه القيادة الجديدة تشرف على تطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية فضلا عن القيام بعمليات عسكرية إذا اقتضت الحاجة باعتبار أنها ستسمح باعتماد مقاربة أكثر فاعلية وأكثر اندماجا من الترتيبات الحالية ويؤكد مسؤولون أمريكيون إن القيادة العسكرية في إفريقيا ستختص بالتدريب العسكري لدعم الحكومات المحلية.

— الأمم المتحدة :

تبنّت الأمم المتحدة إستراتيجية عالمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، كما تم تشكيل لجان عديدة لهذا الغرض، كذلك أبرمت العديد من اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب أسسا تنظيمية هامة في هذا المضمار وبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة نجد أن من أهم مقاصد المنظمة هو حفظ السلام والأمن الدوليين، وفي هذا الإطار تأتي مكافحة الإرهاب على رأس اهتمامات المنظمة على اعتبار أن الإرهاب عبر الوطني من أهم مصادر تهديد الأمن الدولي، ويمكن الإشارة لدور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب عبر الوطني على مستويين:

الأول : مستوى الجمعية العامة:

حيث اعتمدت الجمعية العامة في 8 سبتمبر 2006 إستراتيجية لمكافحة الإرهاب و تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وهي المرة الأولى التي اتفقت الدول الأعضاء جميعها على إتباع نهج إستراتيجي موحد لمكافحة الإرهاب ليس فحسب بالنص على أن الإرهاب غير مقبول بل باتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية والتي تضمن تعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب⁽⁵²⁾، و في هذا السياق اصدرت الجمعية قرارا في 8 سبتمبر 2010 تؤكد فيه التزامها باتخاذ كافة السبل لمكافحة الارهاب الوطني⁽⁵³⁾.

الثاني : مستوى مجلس الأمن:

حيث يتعامل مجلس الأمن مع قضايا الإرهاب منذ أوائل تسعينات القرن العشرين، وقد كانت الإجراءات المتخذة منه تأخذ شكل جزاءات يفرضها على الدول التي يرتقي أن لها صلة بأعمال إرهابية معينة(السودان 1996)، وعلى إثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية قام مجلس الأمن بإنشاء لجنة: مكافحة الإرهاب التي تتألف من 15 عضواً، وذلك بموجب القرار 1267، كما أصدر مجلس الأمن عدة قرارات متعلقة بمكافحة الإرهاب أهمها⁵⁴ :

*القرار 1373 : في 2001 الذي ينص في مجمله على أنه يجب على جميع الدول تجريم تقديم المساعدات للأنشطة الإرهابية.

*القرار 1535: في 2004 وتضمن إنشاء اللجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

*القرار 1624: سنة 2005 والمتعلق بمحاربة التحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب.

*القرار 1735 :سنة 2006 وتضمن تعديد اشكال الارهاب.

*القرار 1787 :سنة 2007 المتضمن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب .

قصارى القول تتعدد العوامل الداخلية والخارجية المسببة للإرهاب عبر الوطني في الساحل الغربي والتي تؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لتنامي تلك الأعمال، وما يزيد من انتشارها وتطويرها اعتماد بعض الدول الإفريقية في التعامل معها على أساس المسلك الأمني أو المسلك القانوني فقط، ودون تناول جذور المشكلات التي أدت إليها كما يؤكد ضرورة الاعتماد على مسالك اضافية ملائمة للتغلب على هذه الظاهرة كالسياسي والاقتصادي والديني والأمني.

ثالثا : الهجرة غير الشرعية

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية الكثير من التحولات السياسية والديمقراطية التي دفعت ملايين البشر إلى محاولة النزوح الآمن من بلدانهم لا سيما من إفريقيا والشرق الأوسط إلى البلدان الأوروبية، هروبا من الفقر والمجاعات والحروب. ⁽⁵⁵⁾ وهي العملية التي يطلق عليها علميا بمصطلح الهجرة.

تعتبر قضية الهجرة من القضايا التي شغلت دول شمال المتوسط وجنوبه على السواء، فهي قضية مشتركة بين الجانبين. علماً أن هجرة السكان قد اتجهت أساساً من الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط إلى الشاطئ الشمالي. وقد لعب القرب الجغرافي والتقارب التاريخي وحضارة البحر المتوسط دوراً هاماً في تشجيع الهجرة من جنوب المتوسط وخاصة من دول المغرب العربي إلى شمال المتوسط وخاصة إلى فرنسا في البداية ثم بعد ذلك إلى دول أوروبا الغربية الأخرى، وسيما بلجيكا وهولندا وألمانيا، وقد استمرت عوامل الجذب على الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط وعوامل الدفع على شاطئه الجنوبي في تحريك تيارات الهجرة، ففي الشمال توجد مستويات معيشة مرتفعة، وضمان للحريات الأساسية وانخفاض نسبي لمستوى البطالة... وفي المقابل في الجنوب هناك انخفاض في مستوى المعيشة، وانتشار البطالة وتخلف تكنولوجي واضح، وإنفجار سكاني، وتراجع مستوى الحريات الأساسية... ولذلك اتجهت الهجرة من جنوب المتوسط وخاصة من دول المغرب العربي إلى أوروبا وخاصة الدول المتوسطية الأوروبية للعمل والاستقرار لفترات طويلة. ⁽⁵⁶⁾

1. تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة الشرعية هي الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق و بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم سياسياً أما الهجرة غير الشرعية فهي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً⁽⁵⁷⁾.

ويمكننا التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة أو ما إلى ذلك⁽⁵⁸⁾.

1.1 أسباب الهجرة غير الشرعية

ارجعت النظريات الأولى التي تناولت قضية الهجرة اسبابها الى ازدياد عدد سكان العالم والسياسات الاقتصادية المعاكسة والبيئة الاجتماعية السلبية ، ويجب علينا أن نفرق بين الهجرة من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال ، ففي التصنيف الأول تنتج هذه الموجة عن الملاحقة السياسية وتغير النظام في دول أوروبا الشرقية ، أي أن أسباب هذه الحركات الاقتصادية (الهجرة الاقتصادية) وسياسية (الملاحقة من الأنظمة المستبدة) ، أما في التصنيف الثاني (من الجنوب إلى الشمال) فالأسباب اقتصادية بشكل رئيسي (كالبطالة والفقر ونقص الغذاء و تدني مستوى المعيشة) و للهجرة غير الشرعية اسبابها الداخلية و الخارجية الموضحة فيما يلي:

أ- الأسباب الداخلية :

- الأسباب السياسية:

وفي صدارتها الشعور بالاضطهاد والخوف من المصير، وعدم توفر الحريات العامة والخاصة، وهي كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة غير الشرعية، بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات الدولية سببا رئيسيا للظاهرة، حيث يقصد المهاجرون السريون المناطق الأكثر أمنا، ويطلبون اللجوء السياسي كمعارضين أو فارين من الحرب.

وتتركز أيضا الأسباب السياسية في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة والحق في حرية التعبير وضعف المؤسسات الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد في سائر أجهزة الدولة.

- الأسباب الاقتصادية:

السبب الرئيسي هنا يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي ساهم في توسيع الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وهذا الوضع يدفع إلى الهجرة غير الشرعية في أوساط الشباب الراغبين في الاستفادة من الرفاهية الاقتصادية⁽⁵⁹⁾، هذا إضافة إلى الانفجار السكاني وتدني معدلات النمو والجفاف وتفشي الفقر البطالة وما يترتب عليه من تدني لمستوى المعيشة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية الأساسية وسوء التغذية وتفشي الأوبئة والأمراض المتوطنة، وهناك أيضا فشل سياسات الحكومات باستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط. على نحو ما أوجدته مأساة الشعب السورية مؤخرا.

- الأسباب الاجتماعية:

وفي طليعة هذه الأسباب تأتي زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، يلاحظ أن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلاً، قدر عدد سكان الدول المطلة على جنوب المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصبحون حوالي 500 مليون نسمة في 2025.⁽⁶⁰⁾

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كافٍ للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافٍ، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل، والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى تلمسها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة.⁽⁶¹⁾

- الأسباب الأمنية:

يشكل غياب الأمن عن المواطن وتكثيفه على الرؤساء والملوك وكبار المسؤولين أحد دوافع الهجرة حيث تستخدم الدولة مؤسساتها من جيش وشرطة لحماية الحكام ووطناتهم وإرهاب المواطنين والتضييق على حرياتهم عوضاً عن أن تكون في خدمتهم و حمايتهم.

- أسباب تكنولوجية:

خاصة منها وسائل الاعلام المرئية وشبكات التواصل الاجتماعي، حيث يشهد العالم ثورة إعلامية جعلت حتى ضعيفي الدخل يستطيعون اقتناء الهواتف والحواسيب، التي تمكنهم من العيش في عالم افتراضي حتى يصبح للبعض حلم وطموح يسعون لتحقيقه-العيش في العالم الأول- اذ تقدم هذه الوسائل الصورة المثالية للعيش الكريم والرفاهية واحترام حقوق الإنسان وهذا مايرفع رغبتهم في الهجرة حتى و لو بطرق غير شرعية⁽⁶²⁾

- تفجر الثورات العربية

أدت الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في تونس أواخر عام 2010 ثم امتدت إلى العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال عام 2011 وشكلت جزءاً مما يعرف الآن باسم "ربيع الثورات العربية" إلى العديد من النتائج الايجابية اهمها سقوط الأنظمة الاستبدادية بيد أن مآلاتها السلبية تمثلت في شيوع عدم الاستقرار السياسي وتفجر الصراع المسلح والقمع السياسي المفضي الى تشرد السكان والشروع في الهجرة، وقد ذكرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة في ليبيا وهو نزوح حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع، وهي ليست أزمات إنسانية ملحة وشديدة فحسب وإنما أثرت هذه الأحداث أيضاً اقتصادياً واجتماعياً في ظروف العمل والمعيشة لجزء كبير من السكان، وقد كان الكثير من هؤلاء الناس يعيشون في أوضاع معرضة لتدهور اقتصادي شديد (45% من 90 مليون مصري يعيشون تحت حد الفقر) في سياق أزمة اقتصادية ومالية عالمية متوسعة.

كما أن عدم الاستقرار الذي جاء مع عمليات التغير السياسي والركود الاقتصادي خلال عام 2011 قد انعكس سلباً على فرص العمل وقد أدى كل ذلك إلى تدفق الهجرة من دول جنوب وشرق البحر المتوسط نحو دول الاتحاد الأوروبي ، وقد شكلت هذه التحركات أحياناً توتراً في الدول المضيفة التي تدعو لتحكم أكثر بالحدود بالتعاون مع وكالة الحدود الخارجية (FRONTEX)، ونذكر أن الصراع الليبي قد شرد

أكثر من نصف مليون شخص سافر أكثرهم إلى مصر وتونس بالإضافة إلى الجزائر والنيجر وتشاد⁽⁶³⁾، كذلك ازداد عدد المهاجرين من العراق من 1.2 مليون عام 2000 إلى 2.3 مليون في 2013 ، مشكلين بذلك معدل تغير سنوي يبلغ 7.8 %، وهو أعلى معدل تغير بين بلدان المشرق العربي، نظراً لما شهده العراق من اضطرابات سياسية واقتصادية وطائفية إبان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، أما المعضلة السورية فهي ناطقة بكل ابعاد المأسات اذ تدفق المهاجرون السوريون بالملايين في موجات هجرة غير شرعية صوب أوروبا فرارا من بطش نظام بشار الأسد الدموي.

ب - الأسباب الخارجية:

- الاستعمار التقليدي :

لقد لعب الاستعمار التقليدي دوراً هاماً في تخلف بلدان الجنوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حيث انتزع مواردها وحول سكانها إلى عبيد يعملون في مزارع وبيوت المستوطنين البيض، بل وأبعد من ذلك شهدت بعض البلدان المستعمرة نظاماً للعزل والتمييز العنصري الصارخ حين خرج المستعمر تحت ضغط المقاومة الوطنية وترك وراءه من يستحوذ على ثروات تلك البلدان سواء من المستوطنين البيض أو من عملائهم المحليين كما قام المستعمر بالعبث بالجغرافيا السياسية ومنظومات القيم والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو أجج الصراعات السياسية والقبلية والحدودية مما أثر سلباً على التنمية في تلك البلدان و دفع بالعديد من ابنائها الى الهجرة للخارج بوسائل غير شرعية.

- الاستعمار الجديد :

مارس الغربيون بعد خروجهم من مستعمراتهم استعماراً اقتصادياً لمعظم مستعمراتهم السابقة وذلك بواسطة شركاتهم متعددة الجنسية التي تمكنت من بسط نفوذها على البلدان النامية فقتلت المبادرات الاستثمارية المحلية وأتت على القطاعات المنافسة للواردات وأفسدت ذمم الحكام والبيروقراطيين في تلك البلدان وتحكمت في السياسات وساهم كل ذلك في كبح عملية التنمية والنهوض الامر الذي وفر بيئة طاردة للمواطنين. وهو ما ركز عليه رودني في سياق التأسيس لمفهوم الاستعمار الجديد باعتباره أيديولوجية جديدة لاستمرار استغلال دول افريقيا بعد تحقيق استقلالها.⁽⁶⁴⁾

- العامل البيئي او الجغرافي:

يضاف الى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة بالنسبة لدول المغرب العربي ، عامل القرب من البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل بوابة رئيسية وحلقة وصل بين افريقيا و أوروبا ،هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والشرق اوسطيين الى الضفة الشمالية للمتوسط كما ان دول المغرب العربي تشهد تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحّر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري حيث تقل النسب المئوية لسقوط الأمطار. هذه كلها ملائسات مشجعة على الهجرة ، اذ وفقاً لمنظمة العمل الدولية عن سنة 2009 فإن معدلات البطالة في شمال افريقيا والشرق الاوسط قد ترتفع من 9.4% و 10.3% إلى 11% و 11.2% على التوالي مما يؤدي الى وجود ما بين 14 مليون و 16 مليون عاطل عن العمل في المنطقة العربية الذين يرون في الهجرة طوق نجاة لكثير من مشاكلهم

الخاتمة:

إن التقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة لم يتبلور بشكل فعال لما بعد أحداث 11 سبتمبر سواء بالنظر إلى طبيعتها أو طبيعة الآليات الواجب اعتمادها للرد عليها حيث لخصت "الإستراتيجية الأوروبية للأمن" التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كل من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كما حددت أساليب التصدي لها: "التعاون الدولي لأجل مكافحة الإرهاب عبر مقارنة مدنو- عسكرية وبناء الأمن الجوي عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي خاصة الجنوب متوسطة وعلى العموم يمكن رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الآتي:

- الإرهاب الدولي : تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتعاً خصباً " لما يعرف بالإرهاب الدولي ". حيث كانت هذه المنطقة من أوائل المناطق تضرراً به طيلة عشرية كاملة، وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في نط الإرهاب الدولي خاصة من حيث دلالاتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها، كما تكمن الخطورة في هذا التهديد في اتصاله بالشبكات الإلكترونية وعمله على إحداث عنف ليس له حدود خاصة أن فكرة الحصول على أسلحة الدمار الشامل تعد فكرة جذابة لمثل هذه التنظيمات، وتظهر المنطقة المتوسطية من بين الأهداف الأكثر استهدافاً من قبله،

نظرا لما تشكّله من ثقل اقتصادي وسياسي - الموقع الإستراتيجي والثروات - ولا يختلف الأمر هنا بين الضفة الشمالية والجنوبية من حيث التعرض للتهديد.

- الهجرة غير الشرعية: تفاقمت في منطقة المتوسط مشكلة الهجرة خاصة في شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقير إلى أوروبا الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين الغير المؤهلين، خاصة لما تشكّله من خطورة على الأمن في منطقة المتوسط، والأمن داخل أوروبا .

لأجل ذلك قد جاءت سياسة الجوار الأوروبي كإستراتيجية تقدم إجابات كفيلة لهذه التهديدات والمخاطر الجديدة، بظهور مبادرة التفكير في إنشاء فضاء آمن واستقرار ورخاء حول الاتحاد الأوروبي تفاديا لظهور خطوط انقسام جديدة في أوروبا (الجدار الحديدي) وتعزيز الاستقرار والرخاء داخل حدود الاتحاد وفي جوارها، وذلك من خلال اتخاذ تدابير للقضاء على جذور عدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاقتصادية والضعف المؤسساتي والنزاعات والفقر والتهميش ،خصوصاً على مستوى دول المنطقة الجنوبية بحوض البحر المتوسط.

الهوامش

(1) نزيه نعيم شلالا، الجريمة المنظمة: دراسة مقارنة (بيروت: منشورات المجلة الحقوقية، ط 1، 2010)، ص 1.

(2) المرجع السابق، ص 15.

(3) محمد محي الدين عوض، الجريمة المنظمة، الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، السنة العاشرة العدد 19- 1416هـ ، ص31.

(4) يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة. على الرابط: <http://www.ahewar.org>

(5) محمود شريف بسيوني، خالد محي الدين، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، الجزء الثاني (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2007) ص 266.

(6) Sabrina Adamoli, Andra Dinicala and others, Organized Crime The European Institute for Crime Prevention and Cantrol. Helsinki Finland, 2 March 1998, n°31, p4.

⁷ محمود شريف بسيوني، خالد محي الدين، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، مرجع سبق ذكره ، ص 266 .

⁸ شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة، الطبعة الأولى (القاهرة: دار النهضة العربية 2001)، ص34.

⁹ Raymond KENDALL, Interpol et la Lutte Contre la Criminalité Organisée Transnationale, dons "La Criminalité Organisée" sous la direction de Marcel LECLERC, la documentation française (I.H.E.S.I), 1996, p. 234.

¹⁰ بسمة عولمي، "جريمة تبييض الأموال و خطر المخدرات على الاقتصاد و سبل مكافحتها"، جريدة الشعب، العدد 14492 فبراير 2008 ص 11.

¹¹ يوسف داوود كوركيس، الجريمة المنظمة (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2001) ص 68.

¹² الشريعة الإسلامية سبقت القوانين الدولية في حفظ كرامة الإنسان وحقوقه، على الرابط:

<http://childhood.gov.sa>

¹³ المرجع السابق، ص 74.

¹⁴ المرجع السابق ، ص 75.

¹⁵ غسيل الأموال المفهوم والمدى. متحصل عليه على الرابط: <http://www.qalqilia.edu.ps>.

¹⁶ المرجع السابق.

¹⁷ ابن المنظور، لسان العرب (بيروت : دار صادر 1955 ، ج 8) ص 335.

¹⁸ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، موسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، ص 34، على الرابط: [http://www-](http://www-kotob.arabia.com)

[kotob.arabia.com](http://www-kotob.arabia.com)

¹⁹ Le Grand La rousse Universel([Paris](http://www-kotob.arabia.com), Hachette ,1997) p 658.

²⁰ محمد تاج الدين حسيني ، مساهمة في فهم ظاهرة الارهاب الدولي (الرباط : مجلة الدولة الوحدة ، أبريل 1990) ص 24 .

²¹ امل يازجي ومحمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن (دمشق : دار الفكر، 2002) ص 19.

²² Alex Schmid, and Alber. J. Jongman, Political Terrorism: Anew Guide to(New York: North Holland Publishing,1988)pp1-2.

²³ Carol Elzain, Modern Islamic Terrorism, Jihad and the Perception of Melbourne's Muslim Leaders, A Thesis of masters of Arts, School of Global Studies, RMIT University, January, 2008, p36.

²⁴ زارة لخضر، أحكام المسؤولية الدولية في ضوء قواعد القانون الدولي العام (دار الهدى: عين مليلة، الجزائر، 2011) ص 193.

²⁵ جميل حزام يحيى الفقية، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، متحصل عليه على الرابط:

http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafthoom.pdf

²⁶ المرجع السابق

- ²⁷ حسين رشوان، **الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع** (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة، 2002) ص ص56-57.
- ²⁸ عمار جفال، " خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث"، محاضرة أقيمت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة في 14/01/2008.
- ²⁹ التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2001 ص 92.
- ³⁰ لجنة الائتلاف للنزاهة والمساءلة، "الفساد السياسي في العالم العربي 2014"، متحصل عليه من: www.arpacnetwork.org.
- ³¹ التقرير الاستراتيجي الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 93.
- ³² مرجع سابق ، ص 94.
- ³³ مرجع سابق ، ص 94.
- ³⁴ المرجع السابق ، ص 94.
- ³⁵ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، موسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، مرجع سابق، ص 35. <http://www.kotob.arabia.com>
- ³⁶ محمد عبد الغني سعودي، إفريقية: شخصية القارة في شخصية الأقاليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 2004) ص 45.
- ³⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/2008، ص 287 .
- ⁽³⁸⁾ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير حول دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابهة في الدول العربية، 2014، ص 14.
- ³⁹ مركز الجزيرة للدراسات، "أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال" . متحصل عليه: studies.aljazeera.net.
- ⁴⁰ محمد باغي، "ظاهرة الإرهاب في تونس" . متحصل عليه : www.al-aygam.pssan.
- ⁴¹ المرجع السابق
- ⁴² المرجع السابق
- ⁴³ محمد بسيوني عبد الحليم، "شبكات الإرهاب والسلاح على الحدود الليبية-التونسية". متحصل عليه : www.rcssmideast.org
- ⁴⁴ المرجع السابق .
- ⁴⁵ المرجع السابق
- ⁴⁶ المرجع السابق
- ⁴⁷ المرجع السابق

48 لجنة مكافحة الإرهاب، "الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب". متحصل عليه من: <http://www.un.org/arabic/sc/ctc/laws.shtml>.

49 القارة السمراء تتجدد"، مجلة الجيش، الجزائر: عدد 499، فبراير 2005، ص 17.

50 مازن الحسيني "إفريقيا وإمبراطورية البترول"، متحصل عليه من www.islamonline.net.

51 المرجع السابق

52 - سارة مرابطي "الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب الجزائر"، جريدة الشعب، العدد 14466، 6 يناير 2008.

53 لجنة مكافحة الإرهاب، "نبذة عن قرارات لجنة مكافحة الإرهاب" متحصل عليه من: www.un.org.

54 مجلس الأمن: لجنة مكافحة الإرهاب متحصل عليه من: www.un.org/arabic/terrorism.

(55) Hichem Derradji. "Managing Migration and Asylum Issues in the European Space: Among Multi-Level Governance and the Securitization Options". Technium Social Sciences Journal 35 (1). 2022. Constanta, Romania:516-24. <https://doi.org/10.47577/tssj.v35i1.7002>.

56 فيليب فراغ، "تقرير عن الهجرة الدولية 2008-2009"، مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://www.carim.org/index.php>

57 ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي بعنوان، الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008. ص 07.

(58) على الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، (ليبيا: منشورات الجامعة المغربية، 2007)، ص 52.

59 الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

60 مرجع سابق، ص 08.

61 ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 08.

(62) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

63 أدرك الاتحاد الأوروبي مؤخراً الصعوبات الاقتصادية التي ستسببها التغيرات السياسية في المنطقة مما سيتطلب مساعدة مالية على الرغم من أن ذلك سيكون مشروطاً بتقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان. "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب منطقة البحر المتوسط"، تقرير اللجنة الأوروبية الاجتماعية والاقتصادية بروكسل: 8 مارس 2011.

(64) هشام دراجي، المساعدات القتالة في إفريقيا: كيف أثرت سياسات الأمننة المتصاعدة في مسار التنمية المتعثرة؟.

(الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2022)، ص 196.